المطلب الثاني: أسباب الفساد وآثاره

أسباب الفساد متعددة ومختلفة من دولة إلى أخرى بحكم تطورها وفاعلية الحكومة السياسية والاقتصادية ومدى استقلالية النظام القضائي فيها كما أن للفساد آثار سلبية تضرب الأصعدة والمجالات نتناول كل هذا في الفرعين التاليين.

الفرع الأول: أسباب الفساد

تختلف الأسباب المؤديةة إلى تفشي الفساد الإداري، لكن رغم هذا يمكن تصنيفها إلى صنفين، أسباب داخلية وأخرى خارجية.

أولا- الأسباب الداخلية:

يمكن تصنيفها بأسباب متعلقة بالموظف العام والثانية متعلقة بالوظيفة العامة التي يعمل بها الموظف.

1-الأسباب المتعلقة بالموظف العام: تظهر هذه الأسباب حسب الآتي:

أ-الأسباب الوراثية : بقصد بها مجموع الدوافع المتعلقة بالحاجات الأساسية للإنسان والقدرات العامة، وقد يؤدي النقص في إشباع الحاجات الفسيولوجية إلى إصابته بالقلق والتوتر والتفكير الدائم في كيفية إيجاد مصادر أخرى لإشباع النقص.

ب-الأسباب المكتسبة: هي الرغبات والحاجات التي يريد الفرد إشباعها باعتباره فردًا في الجماعة، كالحاجة إلى كسب الاحترام والتقدير والرغبة في التميز والظهور وتحقيق الذات، فكل هذه الحاجات تدفع الفرد وتحركه إلى ارتكاب جرائم الفساد.

ج-تراجع الوازع الديني: يمثل الدين عاملاً مهمًا في دفع الفساد والحد من انتشاره بما يمثله الدين من رقيب داخلي ذاتي، فإذا ضعف الوازع الديني انحسر الضمير الخلقي وسيطرت الشهوات على الإنسان، حيث يندفع إلى تحقيق رغباته من غير ضابط و لا رقيب، بحث يصبح أقرب إلى الوقوع في جرائم الفساد.

2- الأسباب المتعلقة بالوظيفة العامة : هناك العديد من العوامل والأسباب التي تداخل في خلق بيئة عمل تساعد على انتشار الفساد داخل الإدارة العامة، نذكر منها الآتي:

أ-الأسباب الإدارية: يمكن حصر الأسباب والمنافذ التي تعتبر مناخًا مناسبًا للفساد الإداري في:

- **تضخم الجهاز الإداري** : عرفت معظم الدول النامية توسعًا كبيرًا في القطاع الحكومي استجابة للزيادة المفرطة في حجم الطلب على الخدمات العامة، غير أن هذه العملية تجاوزت الحد المعقول.

- **سوء التنظيم** : عندما يفقد التنظيم وتتضارب الاختصاصات يصعب إنجاز المهام والمعاملات الإدارية، مما يفتح المجال أمام ظهور بعض الموظفين الفاسدين، ويعتبر عامل عدم تحديد الاختصاصات وتوزيعها بدقة بين الموظفين السبب الهم للفساد الإداري.

- **الميل نحو المركزية وعدم التفويض في صنع القرارات** : يعتبر تركيز السلطات والصلاحيات في قمة الهرم الإداري وقصور التفويض للمستويات الإدارية الدنيا، أحد أهم الأسباب المباشرة للفساد الإداري

في الدول العربية عمومًا والجزائر بشكل خاص، فرغم أن هذه الدول أخذت بالنظام اللامركزي في التسيير إلا أن الممارسة العملية أثبتت تركيز السلطة الإدارية في المستويات العليا المتمثلة في الوزارات وما على المستويات الإدارية الأخرى إلا تنفيذ القرارات، والتي قد تكون غير واقعية بحكم بعد الموظف صاحب القرار عن موقع التنفيذ، فانشغال كبار الموظفين بالأمور الصغيرة بحيث لا يبقى لهم الوقت الكاف لمعالجة الأمور الإستراتيجية المهمة، وإبعاد الكفاءات العلمية ومنعها من الوصول إلى سلطة القرار جعل الجهاز الإداري معرض لانتشار الفساد فيه.

- **تعقد الإجراءات الإدارية وغلبة الطابع البيروقراطي في الإدارة** : إن تعقيد الإجراءات والتمسك بحرفيتها وجمودها يؤدي إلى المماطلة والتأخر في إنجاز المعاملات الإدارية، حيث يظل صاحب المعاملة يتنقل بين أروقة المكاتب دون تمكنه من معرفة المطلوب منه أو سبب التأخير، فرغم أن المكاتب مكتظة بالموظفين والظروف المهيأة للعمل لكن توزيع الموظفين توزيعًا غير مناسب وعدم انضباط الكثير منهم زاد في بروز البيروقراطية.

- **ضعف الرقابة الإدارية**: أن ضعف أنظمة الرقابة الإدارية والمساءلة والأساليب التقليدية المستخدمة في الأجهزة الرقابية تعتبر من أهم أسباب الفساد الإداري خاصة في الجزائر، حيث تعتمد الكثير من الإدارات على المتابعة الكتابية وليس المتابعة الميدانية، أو على معلومات غير كاملة مستقاة من مصادر مشبوهة، مما يجعل العملية الرقابية غير مجدية، الأمر الذي يساعد على فتح ثغرات ينفذ من خلالها الفساد.

والرقابة تمثل صمام للعمل الإداري، فهي آلية تهدف إلى التأكد من صحة الاتجاه نحو الهدف، وتقويم هذا الاتجاه إذا انحرف، فالرقابة بمثابة الحصن المنيع الذي يحمي الغدارة العامة من أنواع الانحرافات الإدارية، لهذا فإن جميع دول العالم تحرص على جعلها قوية وصارمة، وتعين لها الأشخاص من ذوي الكفاءات.

ب- الأسباب القانونية: من بين الآليات التي توفر منافذ قانونية لفساد ما يلي:

- **التسرع في إصدار القوانين (عدم وضوح القوانين**): من بين أهم منافذ الفساد الإداري التسرع في إصدار التشريعات وتداخلها بما يسميه البعض **بالتلوث القانوني**، حيث تنطوي على عيوب الصياغة القانونية الشكلية والموضوعية، كالتناقض والغموض والنقص بين النصوص القانونية، وكذا كثرة التعديلات على هذه التشريعات رغم حداثتها، كل هذا يؤدي إلى خلل في المنظومة القانونية وعجزها عن مكافحة الفساد.

- **تعطل وعدم تطبيق الكثير من القوانين**: يظهر ذلك من خلال الثنائية في تطبيق النصوص القانونية، تبعًا لأطراف العلاقة والمعاملة الإدارية، حيث نجد المحاباة والمجاملة والتساهل لصالح الأقوياء والأغنياء وأصحاب النفوذ على حساب الضعفاء.

لهذا فإن الإشكال في كثير من الحالات قد لا يكزون بالضرورة في نقض النصوص القانونية التي ترصد عقوبات لأفعال الفساد أو في وجود عقوبات صارمة ضد المفسدين، لكنها تتمثل في أن هذه النصوص معطلة أو لا يتم تفعيلها بشكل مناسب أو أنها تطبق بشكل انتقائي.

- **فساد الجهاز القضائي**: الفساد ليس مقصورًا على الجهاز الإداري فقط، وإنما قد يمتد إلى المؤسسة القضائية، وتتحقق هذه الحالة عندما يفلح بعض المتورطين في عمليات الفساد في تجنيد بعض القضاة مباشرة أو عن طريق المحامين، ليتولوا عن قصد حماية الجناة المجرمين مقابل ما يدفع لهم من مبالغ مالية يتعذر الحصول عليها عن طريق الوسائل المشروعة، وهذا من أخطر أنواع الفساد على الإطلاق.

ثانيا- الأسباب الخارجية للفساد:

بالإضافة للأسباب الداخلية المتعلقة بالموظف أو الوظيفة العامة، هناك أسباب خارجية تؤثر على الموظف العام أثناء قيامه بمهامه، تدفعه إلى القيام بجرائم الفساد.

1- االأسباب الاجتماعية: تعتبر العوامل الاجتماعية من أهم الأسباب الفعالة في انتشار الفساد الإداري فالجهاز الإداري لا يعمل في الفراغ، بل البيئة الاجتماعية المحيطة ها تأثير مباشر على تصرفات العاملين بها، فالمجتمع المتخلف وعلاقات أفراده السلبية وعاداتهم المتوارثة تفرض نفسها على المنظمات من خلال التعاملات.

وفيما يلي مجموع الأسباب الاجتماعية المشجعة على انتشار الفساد:

-انتشار الجهل وتدني المستوى التعليمي والثقافي لدى الموظف.

-ضعف الثقافة القانونية، وجهل المواطنين بالقانون والإجراءات الإدارية وبحقوقهم وواجباتهم، يجعل منهم فريسة سهلة المنال بالنسبة للموظفين الفاسدين الذين يحاولون استغلال جهل هؤلاء الأفراد للإيقاع بهم وإجبارهم على دفع مزايا وهدايا لقاء الانتهاء من المعاملة الإدارية بسرعة، كما قد يلجأ بعض الموظفين في كثير من الحالات إلى تعقيد الإجراءات أمام الموطن البسيط والذي يجد نفسه مضطرا لدفع الرشوة للانتهاء من معاملته في أسرع وقت.

-توظيف الانتماءات الأسرية والقبلية في المعاملات الرسمية.

-ضعف الانتماء والحس الوظيفي وتأثيره على تفشي الفساد الإداري.

2- االأسباب الاقتصادية : تلعب الظروف والعوامل الاقتصادية دورًا كبيرًا باعتبارها من الدوافع والأسباب وراء ظهور الفساد الإداري، ويمكن إجمال أسباب الفساد من هذه الناحية في الآتي:

-سوء توزيع الثروة والموارد الاقتصادية على السكان، وهذا راجع للسياسات الاقتصادية المرتجلة التي لا تراعي تحقيق قدر من التوازن أو العدالة في توزيع الثروات والموارد الاقتصادية على أفراد المجتمع، بحيث يؤدي التباين الطبقي واحتلال معدلات الدخل بين فئات وشرائح المجتمع، الأمر الذي يمكن فئة الأغنياء من استغلال الفقراء وذوي الدخل المحدود من الموظفين من خلال توريطهم في قضايا الفساد.

- البطالة والفقر وتدني القدرة الشرائية: إن انخفاض مستوى دخل الأفراد نتيجة التضخم وارتفاع الأسعار يجعل الدخل عاجز عن إشباع الحاجات الأساسية والضرورية، فيلجأ الموظف إلى الرشوة والاختلاس والمتاجرة بالوظيفة للحصول على المال بطريقة غير مشروعة.

-تأثير النظام الاقتصادي على انتشار الفساد الإداري، حيث أن للتغيرات الاقتصادية انعكاسات سلبية على نشاط وعمل الإدارة العامة والتي لا تتجاوب وع هذه التحولات وإنما تحتاج إلى وقت لتكيف نفسها، أن التحول السريع وغير المخطط نحو تعظيم دور القطاع الخاص على حساب القطاع العام يؤدي إلى انتشار بعض صور الفساد كالوساطة والمحاباة والمحسوبية.

الفرع الثاني: آثار الفساد

للفساد آثار سلبية وخيمة على جميع الأصعدة والمجالات، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو إدارية أو اجتماعية، فالفساد وإن كسب من ورائه بعض الموظفين بعض المزايا بطريقة غير قانونية، إلا أن الآثار السلبية المترتب عنه جسيمة على المجتمع.

أولا- الآثار الاقتصادية للفساد: من أبرز الآثار السلبية في هذا المجال ما يلي:

1 - **تأثير الفساد على النمو الاقتصادي:** الفساد الإداري يضعف ويعرقل النمو الاقتصادي بطرق شتى، فهو يضعف الاستثمار المحلي والأجنبي، وذلك عن طريق زيادة فرص السعي للحصول على مزايا دون مراعاة المصلحة العامة للمجتمع، كما يخلق جوًا من عدم الثقة، كما يؤدي إلى الفساد إلى تقليل الأرباح الاقتصادية، لأن مدفوعات الفساد الكبيرة إنما تمثل عبئًا إضافيًا على تكاليف المشروع.

2 - **تثير الفساد على الإيرادات العامة** : يؤدي الفساد الإداري إلى خفض الإيرادات العامة للدولة، خاصة الضرائب والرسوم الجمركية، حيث يلجأ الكثير من المتعاملين الاقتصاديي ن إلى دفع الرشاوى والعمولات لمفتشي الضرائب والجمارك حتى يستفيدوا من معاملة خاصة، تصل إلى حد الخفض من قيم التزاماتهم الضريبية أو حتى التهرب الكامل من دفع الضرائب والرسوم في بعض الحالات.

إن الدولة تخسر أموالاً ضخمة من الإيرادات المالية المستحقة للخزينة العامة، سبب الرشاوى بسبب الرشاوى التي يتقاضها موظفو الإدارة العامة حتى يتجاهلوا جزءًا من الإنتاج أو الدخل أو الواردات في تقييمهم للضرائب المستحقة على هذه الأنشطة الاقتصادية.

3 - **تأثير الفساد على الاستثمار** : يؤثر الفساد سلبًا على مناخ الاستثمار، حيث يفضل المستثمرون الأجانب الابتعاد عن القيام بالاستثمارات الإنتاجية والميل أكثر إلى الأنشطة الخدمية لأن تأثير الفساد عليها أقلل، كما قد تؤدي البين ة التي يتحكم فيها الفساد والتي لا تخضع لمعايير أو ضوابط أو قوانين واضحة وشفافة، حيث يكون الفساد هو الوسيلة الفعالة للحصول على

الحقوق والصفقات والتراخيص، إلى عزوف المستثمرين الجادين عن الإقدام على استثمار أموالهم في مثل هذه الدول التي يكون مناخها طاردًا للاستثمار، كما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج.

في الجزائر، رغم المجهودات التي بدلتها الدولة لترقية الاستثمار وتشجيعه سواء بتعديل القوانين المتعلقة بالاستثمار أو سياسية الإعفاءات الضريبية وتوفير الظروف الملائمة، إلا أن هذه المجهودات باءت بالفشل نظرًا لأن البيئة الاستثمارية تعاني من الفساد الذي استشرى في مختلف الميادين، هذا بالإضافة إلى ظاهرة البيروقراطية الطاغية.

ثانيا-الآثار السياسية للفساد : إن شيوع الفساد يؤدي إلى انتشار الفوضى السياسي ة، حيث تتعطل الدساتير والقوانين والأنظمة، الأمر الذي يشجع على عدم الالتزام بأحكام القوانين، وتصبح لغة القوة وفرض الأمر الواقع وسيلة لانتزاع الحقوق،وعدم الاستقرار السياسية والفساد توأمان لا يفترقان فهما متلازمان لبضعهما، حيث أن الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي نجدها تعاني من ارتفاع معدات الفساد الإداري.

ثالثا-الآثار الإدارية للفساد: من بين الآثار السلبية ما يلي:

1-تدني الكفاءة الإدارية في الأجهزة الحكومية، نظرًا لان التعيين او الترقية يخضع لمعايير القرابة والمحاباة والمحسوبية، وعدم اعتماد معايير الكفاءة والخبرة.

2-تدنى مستوى ولاء وإخلاص الموظف العمومي للجهاز الحكومي، مما يؤدي إلى تدني نوعية وجودة المنتج أو الخدمة المقدمة.

3-سوء العلاقة بين الرئيس والمرؤوس، حيث تقوم هذه العلاقة على استبداد الرؤساء بالسلطة وعدم ثقتهم في مرؤوسيهم، وهو ما يؤدي إلى الجمود وعدم المرونة في اتخاذ القرارات وحل المشكلات.

4-يؤدي الفساد الإداري إلى إخفاق السلطة الرسمية، وذلك بخلق مستوى آخر موازي لها، مما يؤدي إلى عدم فعالية بعض القرارات التي تتخذها السلطة الرسمية، فتفقد بذلك قدرتها وهيبتها.

رابعا-الآثار القانونية للفساد : للفساد آثار مخيمة على المنظومة القانونية والقضائية للدولة، نجملها في الآتي:

1-إصدار تشريعات لا تحقق الردع الكاف، وتساعد الفاسدين على الهروب من العقاب، وذلك لكثرة ما تشتمله من ثغرات قانونية.

2-عدم فعالية تطبيق النصوص القانونية نتيجة فساد بعض القائمين عليها من العاملين بالأجهزة القضائية.

3-ظهور جرائم غسيل الأموال نتيجة لمحاولة الفاسدين إخفاء محصلات جرائمهم عن أعين الأجهزة الأمنية والقضائية.

4-بطء إجراءات المحاكمة، وعرقلة إجراءات العدالة حيث تفقد القضايا الردع العام المقصود منها.

5-هروب وفرار الفاسدين للخارج، وتهريب الأموال الناتجة عن الفساد إلى خارج الإقليم الوطني، مع ما يطرحه هذا الموضوع من صعوبات قانونية وقضائية من أجل استرجاع هذه الأموال.